

Distr.: General  
27 July 2023  
Arabic  
Original: Spanish

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ  
الدورة الرابعة عشرة المستأنفة  
فيينا، 4-8 أيلول/سبتمبر 2023  
البند 4 من جدول الأعمال  
حالة تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

## خلاصة وافية

## مذكرة من الأمانة

إضافة

المحتويات

الصفحة

2	..... ثانياً - خلاصة وافية
2	..... هندوراس



الرجاء إعادة استعمال الورق



## ثانياً - خلاصة وإفية

### هندوراس

#### 1- مقدمة: لمحة عامة عن الإطار القانوني والمؤسسي لهندوراس في سياق تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

استعرض تنفيذ هندوراس للفصلين الثالث والرابع من الاتفاقية في السنة الرابعة من الدورة الأولى للاستعراض، ونشرت الخلاصة الوافية لذلك الاستعراض في 19 كانون الأول/ديسمبر 2015 (CAC/COSP/IRG/II/4/1/Add.28). ويستند النظام القانوني في هندوراس إلى التقاليد القانونية القارية. وتستخدم هندوراس نظاماً أحادياً لتطبيق المعاهدات الدولية (المادة 16 من الدستور). وتبعاً لذلك، تُعتبر الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني، وفي حال وجود تعارض، تكون لها الأسبقية على القانون المحلي (المادة 18 من الدستور). وتشمل التشريعات المتعلقة بتنفيذ الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية قانون المشتريات الحكومية، وقانون الشفافية والوصول إلى المعلومات العمومية، وقانون الخدمة المدنية، وقانون الانتخابات في هندوراس، والقانون الخاص المتعلق بغسل الأموال، وقانون المصادرة النهائية للموجودات المتأتية من مصدر غير مشروع، ضمن قوانين أخرى. وتقوم سيادة القانون في هندوراس على تقسيم سلطة الدولة إلى ثلاثة فروع (تشريعي وتنفيذي وقضائي). والمؤسسات الرئيسية التي تشارك في منع الفساد ومكافحته هي وزارة الشفافية<sup>(1)</sup>، والديوان الأعلى للمحاسبة، والمعهد المعني بالوصول إلى المعلومات العمومية، وجهاز النيابة العامة، ومكتب المستشار العام للجمهورية، ووحدة الاستخبارات المالية، ومصرف هندوراس المركزي، واللجنة الوطنية للأعمال المصرفية والتأمين، ومكتب نائب عام مخصص معني بشبكات الفساد.

#### 2- الفصل الثاني: التدابير الوقائية

##### 1-2 ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

سياسات وممارسات مكافحة الفساد الوقائية؛ هيئة أو هيئات مكافحة الفساد الوقائية (المادتان 5 و6)

يوجد لدى هندوراس قانون للشفافية والوصول إلى المعلومات العمومية، وتطبيقه إلزامي في المؤسسات الخاضعة لذلك القانون (الفقرة 4 من المادة 3). إلا أنها، في وقت الزيارة القطرية، لم تكن لديها سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد بالمعنى المقصود في الاتفاقية.

ولدى هندوراس أيضاً قانون لإنشاء رؤية قطرية واعتماد خطة وطنية لهندوراس (الرؤية القطرية حتى عام 2038 والخطة الوطنية حتى عام 2022)، يتضمن أحكاماً خاصة بشأن الشفافية والحكم الرشيد ومشاركة المواطنين. وفي وقت الزيارة القطرية، كانت هندوراس بصدد وضع اللامسات الأخيرة على تنفيذ خطة عمل الدولة المفتوحة الرابعة في هندوراس للفترة 2018-2020، كما بدأت في وضع الخطة الخامسة التي تشمل الفترة 2020-2022، والتي مُدّدت بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

(1) التطورات المستجدة بعد الزيارة القطرية: أشارت السلطات في هندوراس إلى أن وزارة الشفافية ألغيت وحلت محلها وزارة الشفافية ومكافحة الفساد، عقب صدور المرسوم التنفيذي رقم PCM-05-2022.

ونفذت هندوراس مبادرات وممارسات لمنع الفساد، مثل التدريب على النزاهة والأخلاقيات والشفافية والمساءلة الذي قدمه الديوان الأعلى للمحاسبة من خلال لجان النزاهة العامة والأخلاقيات التي أُرِمت كافة كيانات وهيئات القطاع العام بتشكيلها (المادة 4 من اللوائح المتعلقة بتشكيل وعمل لجان النزاهة العامة والأخلاقيات).

وعلى الرغم من أن السلطات أشارت إلى أن الصكوك القانونية والتدابير الإدارية تخضع للتقييم دورياً بغية تحديد مدى ملاءمتها لمكافحة الفساد، فإنه لا توجد خطة ثابتة لإجراء هذا التقييم.

وتشارك هندوراس في مبادرات إقليمية وعالمية لمكافحة الفساد، مثل المبادرات التي تقودها منظمة الدول الأمريكية، وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية، والشراكة من أجل حكومات منفتحة.

والديوان الأعلى للمحاسبة مكلف بتعزيز وترسيخ ثقافة النزاهة والأخلاق العامة، فضلاً عن تدعيم آليات منع الفساد (الفقرتان 5 و6 من المادة 37 من القانون الأساسي للديوان الأعلى للمحاسبة). ويُنتخب أعضاء الديوان الثلاثة بأغلبية الثلثين من نواب المؤتمر الوطني ويتولون رئاسة الديوان بالتناوب (المادة 9 من القانون الأساسي). ويتمتع الديوان بالاستقلال المالي والوظيفي والإداري (المادة 6 من القانون الأساسي) وهو يقدم مشروع ميزانيته إلى المؤتمر الوطني للموافقة عليه (المادة 30 من القانون الأساسي). وخلال الزيارة القطرية، ذكر أن هناك حاجة إلى زيادة ميزانية الديوان لضمان قدرته على العمل على نحو ملائم.

ووزارة الشفافية مكلفة بتيسير وتعزيز وترسيخ التنفيذ السليم للسياسة الوطنية في هذا المجال، ومساعدة الرئيس في تصميم الاستراتيجيات ذات الصلة وتعزيزها وتنسيقها وتنفيذها وتقييمها (المواد 1 و2 و10 من المرسوم التنفيذي رقم PCM-111-2020).

وخلال الزيارة القطرية، ذُكرت هندوراس بالتزامها بتقديم الإشعار المشار إليه في الفقرة 3 من المادة 6 من الاتفاقية.

#### *القطاع العام؛ مدونات قواعد السلوك للموظفين العموميين؛ التدابير المتعلقة بالجهاز القضائي وأجهزة النيابة العامة (المواد 7 و8 و11)*

على الرغم من وجود قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية الذي ينظم توظيف جزء من العاملين في سلك الخدمة المدنية وتعيينهم واستبقاءهم ونقلهم وتبادلهم وترقيتهم على أساس الجدارة والمساواة (المادة 1 من القانون؛ والمواد 55 و57 و183-203 و261-286 من اللائحة التنفيذية)، فإن عدداً كبيراً من الموظفين، من بينهم موظفون دبلوماسيون وقصليون والموظفون المشمولون بالحماية بالقانون الأساسي للتعليم وأعضاء مجالس إدارات الوكالات اللامركزية، غير مشمولين بهذه الأحكام (المادة 3 من قانون الخدمة المدنية) ولا يوجد قانون محدد ينظم الموظفين الذين لا يخضع تعيينهم لأي قيود. وفي وقت الزيارة القطرية، كانت هندوراس بصدد استعراض القواعد المتعلقة بتوظيف كبار الموظفين الحكوميين. أما تقاعد موظفي الخدمة المدنية فيخضع للتنظيم من عدة مصادر منها المواد من 21 إلى 25 من قانون التقاعد والمعاشات التقاعدية لموظفي ومسؤولي السلطة التنفيذية.

وهندوراس لا تحدد الوظائف المعرضة للفساد بوجه خاص لأغراض الفقرة 1 (ب) من المادة 7 من الاتفاقية.

ويجري اختيار موظفي القطاع العام المشمولين بقانون الخدمة المدنية من خلال امتحان تنافسي، إلا في ظروف خاصة، تجري فيه مقارنة المؤهلات (المادة 22 من القانون؛ والمادة 7 من اللائحة التنفيذية). ويجب أن تُنشر في مختلف وسائل الإعلام الشروط الواجب استيفاؤها للتأهل لشغل منصب عمومي خاضع لقانون الخدمة المدنية (المادة 24 من القانون). والمديرية العامة للخدمة المدنية هي الهيئة المسؤولة عن تصميم ووضع وتنفيذ نماذج الإعلان عن الشواغر والاختبارات المستخدمة في عمليات الاختيار (المادتان 22 و23 من القانون؛ والمادة 59 من اللائحة التنفيذية).

وتقدم لجان النزاهة العامة والأخلاقيات دورات تدريبية إلزامية للموظفين العموميين بهدف تعزيز ثقافة النزاهة والأخلاقيات. إلا أن هندوراس لم تضع إجراءات خاصة لاختيار وتدريب الموظفين المعرضين بشكل خاص للفساد. وتستند أجور الموظفين العموميين إلى خطة للأجور (المواد 16-19 من قانون الخدمة المدنية) يجري استعراضها دورياً.

وفي هندوراس، ترد معايير الأهلية للمناصب العمومية المنتخبة في الدستور والقانون الانتخابي في هندوراس، وتشمل حالات معينة لعدم التوافق بسبب العلاقات الأسرية (المادة 198، والفقرتان 10 و 11 من المادة 199، والمادة 238 من الدستور؛ والمادتان 183 و 214 من القانون). ولا يمكن انتخاب نواب ممن يدينون بأموال للدولة (الفقرة 13 من المادة 199 من الدستور).

وقد أرسى قانون تمويل الأحزاب السياسية والمرشحين وشفافيتهم ومراقبتهم مبدأ الشفافية باعتباره أحد المبادئ التوجيهية لتمويل الأحزاب السياسية والمرشحين (المادة 2). ولكل شخص الحق في الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالانتخابات فيما يخص الكيانات الخاضعة للتنظيم، والتي يجب أن تُنشر على البوابة الوحيدة للشفافية (المادتان 35 و 37 من قانون تمويل الأحزاب السياسية والمرشحين وشفافيتهم ومراقبتهم؛ والمادتان 13 و 14 من قانون الشفافية والوصول إلى المعلومات العمومية).

وتمول الأحزاب السياسية والمرشحون من خلال تبرعات عامة وخاصة يجب إيداعها في حسابات مصرفية منفصلة والتعامل معها باستخدام نظم محاسبية منفصلة (المواد 11 و 17-27 و 40 من قانون تمويل الأحزاب السياسية والمرشحين وشفافيتهم ومراقبتهم). وهناك حد أقصى للتبرعات، وأي تبرعات تزيد قيمتها عن 120 ضعف الحد الأدنى للأجور يجب أن تودع عن طريق شيك أو تحويل ائتماني (المواد 17 و 22 و 23 من القانون). ويجب أن تكون جميع التبرعات الخاصة مدعومة بمسندات مطبوعة تتضمن، في جملة أمور، تفاصيل تحدد هوية المتبرع (المادة 25 من القانون). وتخضع التبرعات الخاصة لقيود معينة، منها حظر التبرعات التي يقدمها مسؤولون أو موظفون عموميون ما لم يحصلوا على إذن مسبق، والتبرعات التي تقدمها مؤسسات مملوكة للدولة أو شركات تملك الدولة أسهما فيها (المادة 24 من القانون).

والمحكمة الانتخابية العليا مسؤولة عن استعراض مصدر الأموال العامة والخاصة ومقدارها والغرض منها واستخدامها، ومراجعة هذه الأموال وفرض الجزاءات ذات الصلة (المادة 3 والفقرة 20 من المادة 5 من قانون تمويل الأحزاب السياسية والمرشحين وشفافيتهم ومراقبتهم). وتتراوح الجزاءات المفروضة على عدم تقديم تقارير عن تمويل الحملات السياسية بين 5 أضعاف و 15 ضعف الحد الأدنى للأجور (المادة 56 من القانون).

وتنشر هندوراس قائمة بالموظفين العموميين الذين لم يقدموا إقرارات عن دخلهم وموجوداتهم والتزاماتهم إلى الديوان الأعلى للمحاسبة. ويجب أن تتضمن العقود التي ترميها مؤسسات الدولة شرطاً بشأن النزاهة (الاتفاق رقم SE-037-2013).

والديوان الأعلى للمحاسبة مسؤول، من خلال لجان النزاهة العامة والأخلاقيات، عن ضمان أداء الموظفين العموميين لواجباتهم على الوجه السليم وعن تعزيز سياسات ومعايير السلوك لتوجيههم في تصرفاتهم (المادتان 53 و 55 من القانون الأساسي للديوان الأعلى للمحاسبة). ويحدد القانون الأساسي القيم الأخلاقية التي ينبغي أن يلتزم بها الموظفون العموميون، وتشمل الأمانة والنزاهة وحسن السلوك والانضباط (المادة 56 من لائحة القانون الأساسي).

واعتمدت هندوراس مدونة لقواعد السلوك الأخلاقي للموظفين العموميين (المرسوم رقم 36-2007) واللوائح المرتبطة بها (في الجلسة الإدارية العامة رقم 2015/06 للديوان الأعلى للمحاسبة)، التي تنطبق على جميع الموظفين العموميين وتقتضي الامتثال الإلزامي لها (المادتان 1 و 4 من المدونة). وتضع المدونة ولوائحها

معايير للسلوك الأخلاقي والالتزامات والمحظورات وحالات عدم التوافق وتضارب المصالح والإجراءات المتعلقة بالهدايا والمزايا الأخرى. وقد اعتمدت بعض المؤسسات مدونات قواعد السلوك الخاصة بها، والتي يجب ألا تتعارض مع مدونة قواعد السلوك الأخلاقي.

ويقدم الديوان الأعلى للمحاسبة دورات دراسية وتدريبية عن مدونة السلوك الأخلاقي للموظفين العموميين.

ويشكل انتهاك مدونة قواعد السلوك الأخلاقي للموظفين العموميين جريمة تأديبية يعاقب عليها وفقا للإجراء التأديبي المنصوص عليه في الفصل الثاني من القسم الرابع من لائحة المدونة (المادة 27 من المدونة؛ والمادة 59 من اللائحة التنفيذية). والجزاء المنطبقة هي الإنذار والوقف عن العمل بدون أجر لمدة تصل إلى 15 يوما والفصل أو إنهاء العقد (المواد 55-58 من لائحة المدونة)، دون المساس بأي مسؤولية مدنية أو جنائية أخرى قد تترتب على ذلك.

ويُلزم الموظفون العموميون بإبلاغ رؤسائهم أو الديوان الأعلى للمحاسبة بأي مخالفات أو انتهاكات لمعايير الخدمة العامة أو مدونة السلوك الأخلاقي للموظفين العموميين، وتمنح لهم الحماية لهذا الغرض (المادة 72 من القانون الأساسي للديوان الأعلى للمحاسبة؛ والفقرة 19 من المادة 6 من المدونة؛ والمادة 27 من لائحة المدونة). ويسمح بالإبلاغ دون إفصاح عن الهوية (المادة 68 من لائحة المدونة). وقد أنشئت صناديق للإبلاغ وصناديق للشكاوى والاقتراحات وعناوين بريد إلكتروني مخصصة للجان النزاهة العامة والأخلاقيات، وبوابات على شبكة الإنترنت.

وتلزم غالبية الموظفين العموميين بتقديم إقرار بالدخل والموجودات والالتزامات في غضون 30 يوما من توليهم مناصبهم أو تركها. ويجب تحديث هذا الإقرار سنويا (المواد 56 و57 و59 من القانون الأساسي للديوان الأعلى للمحاسبة؛ والمادة 62 من اللائحة التنفيذية). ويخضع محتوى هذه الإقرارات للمادتين 60 و61 من اللائحة التنفيذية للقانون الأساسي (التي عُدلت في عام 2020) والمادة 22 من مدونة السلوك الأخلاقي للموظفين العموميين، ويشمل الموجودات والمطالبات المرفوعة لصالح الموظف مقدم الإقرار أو ضده والزوج أو العشير المساكن للموظف وأطفالهما القصر. وتفرض جزاءات وغرامات على عدم تقديم الإقرار وعلى إغفال معلومات فيه (المادتان 98 و99 من القانون الأساسي؛ والمادة 62 من اللائحة التنفيذية). وتقدم الإقرارات في شكل ورقي ويتحقق منها عشوائيا. ولا تستطيع النيابة العامة أن تطلع على الإقرارات إلا بعد صدور أمر من المحكمة في الحالات التي توجد فيها مؤشرات بوجود إثراء غير مشروع.

ويحظر طلب أو قبول الهدايا وغيرها من العروض أو المزايا أو خدمات المجاملة التي تؤثر على أداء الوظائف العمومية (المادة 24 من مدونة قواعد السلوك الأخلاقي للموظفين العموميين؛ والمادة 16 من لائحة المدونة). ويحظر أيضا تقديم خدمات، مدفوعة الأجر أو بدون أجر، إلى أشخاص معينين (المادة 258 من الدستور؛ والمادة 14 من المدونة؛ والمادة 10 من لائحة المدونة).

وينص الدستور على استقلال القضاء (المادتان 4 و303 من الدستور؛ والمادة 11 من قانون تنظيم المحاكم وصلاحياتها). ولدى هندوراس تشريع ينظم الالتحاق بمهنة القضاء عن طريق التنافس لتقييم جدارة المرشحين والتحقق من ملاءمتهم، وهو يشمل الشروط العامة للأهلية (المواد 23 و26-33 من قانون المهن القضائية؛ والمواد 51-74 من لائحته التنفيذية)؛ والترقية (المواد 40-43 من القانون؛ والمواد 122-129 من اللائحة التنفيذية)؛ وعدم جواز عزل القضاة (المادة 51 من القانون؛ والمادة 161 من اللائحة التنفيذية)؛ وتجريد الموظف القضائي من صفته أو وقفها (المواد 64-72 من القانون؛ والمواد 186-195 من اللائحة التنفيذية)؛ وحالات عدم التوافق (المادة 49 من القانون؛ والمواد 156-160 من اللائحة التنفيذية)؛ والنظام التأديبي (المواد 53-61 من القانون؛ والمواد 171-185 من اللائحة التنفيذية). أما قضاة محكمة العدل العليا فينتخبهم المؤتمر الوطني، وينظم الدستور معايير وعملية الاختيار (المواد 309-312). وهناك مدونة قواعد سلوك للمسؤولين والموظفين القضائيين (اعتمدت بموجب الاتفاق رقم 558 الصادر عن المحكمة العليا).

والمجلس القضائي مكلف بأمر منها تنظيم وإدارة الجهاز القضائي ماليا وإداريا، وتعيين قضاة محددین وعزلهم، وإنفاذ النظام التأديبي، وتدريب أعضاء السلك القضائي (المادة 3 من قانون المجلس القضائي والجهاز القضائي). إلا أنه في وقت الزيارة القطرية، لم يكن المجلس القضائي قد أنشئ وكانت مهامه يؤديها رئيس محكمة العدل العليا (المادة الانتقالية 3 من المرسوم رقم 5-2011)، الذي ينتخب بأغلبية ثلثي أعضاء المؤتمر الوطني، بناء على ترشيح من قضاة المحكمة العليا (المادة 315 من الدستور).

ويتمتع جهاز النيابة العامة بالإدارة الذاتية والاستقلالية (المادة 232 من الدستور؛ والمادتان 1 و3 من قانون جهاز النيابة العامة). وتنظم المواد 23 و39-50 و51 و53 من القانون شروط وموانع شغل منصب المدعي العام، وحقوق وواجبات المدعين العامين، وأي سلوك محظور منطبق على أنشطتهم، والنظام التأديبي. ويجري اختيار المدعين العامين على أساس امتحان تنافسي (المادتان 24 و25 من النظام الأساسي لجهاز النيابة العامة) وتحكمه مدونة لقواعد السلوك (الاتفاق رقم FG-010-95 للمدعي العام للجمهورية).

#### *المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9)*

يحدد قانون المشتريات الحكومية وقانون الاشتراء الناجع والشفاف باستخدام الوسائل الإلكترونية طرائق الاشتراء العمومي، بما في ذلك المناقصات المفتوحة، والمناقصات المحدودة، والمناقصات التنافسية المفتوحة، والمناقصات المحدودة التنافسية، والتعاقد المباشر (المواد 41 و59 و61 و63 من قانون المشتريات الحكومية)، واستخدام الاتفاقات الإطارية، والاشتراء المشترك، والمزادات العكسية (المواد 33 و36 و37 من قانون الاشتراء الناجع والشفاف باستخدام الوسائل الإلكترونية). وتحدد في الميزانية العامة لإيرادات ونفقات الجمهورية القيم الحدية التي يقرر بناء عليها استخدام أي من الإجراءات المنصوص عليها في قانون المشتريات الحكومية (المادة 38 من قانون المشتريات الحكومية). ومن بين المبادئ التي تحكم المشتريات العمومية مبادئ الكفاءة والعلنية والشفافية والمساواة والمنافسة الحرة (المواد 5-7 من قانون المشتريات الحكومية).

وكل كيان عمومي مسؤول عن عملياته المتعلقة بالاشتراء (المادة 32 من قانون المشتريات الحكومية). والمكتب التنظيمي للتعاقدات والمشتريات الحكومية مكلف بإصدار قواعد وتوجيهات ذات طابع عام بشأن نظم المشتريات الحكومية، وبتنسيق الأنشطة الرامية إلى توجيه وتنظيم عمليات الاشتراء في القطاع العام (المادتان 30 و31 من القانون). وأشارت هندوراس إلى أن الموظفين المسؤولين عن المشتريات العمومية يتلقون بانتظام تدريباً بشأن تضارب المصالح.

وتنشر المعلومات ذات الصلة بالمشتريات في نظام المعلومات المتعلقة بالتعاقدات والمشتريات الحكومية في هندوراس (HondusCompras)، وهو منصة إلكترونية تستخدم لإدارة عمليات الاشتراء والإعلان عنها (المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 010-2005). وتنشر الدعوات إلى المشاركة في المناقصات قبل 15 يوماً على الأقل من الموعد النهائي لتقديم العطاءات، إلا في حالات المناقصات المحدودة والمناقصات المحدودة التنافسية والتعاقد المباشر، حيث توجه الدعوة إلى فئة محددة من مقدمي العطاءات (المادة 46 من قانون المشتريات الحكومية).

ويجب أن تُمنح عقود الاشتراء على أساس معايير تقييم موضوعية. فبالإضافة إلى السعر، يمكن أن تؤخذ أيضاً معايير أخرى في الاعتبار، مثل شروط التمويل، والفوائد البيئية، وتوافق المعدات (المادة 52 من قانون المشتريات الحكومية). ويجب أن تُجسّد هذه المعايير في مواصفات العطاءات وأن يخطر مقدمو العطاءات بأي تغييرات في الوقت المناسب (المادة 39 من القانون؛ والمواد 98 و100 و101 و105 من اللائحة التنفيذية).

ويمكن الطعن في صحة قرارات ترسية العقود من خلال دعاوى قضائية متى استنفدت سبل الانتصاف الإدارية (المواد 129-149 من قانون الإجراءات الإدارية)، وفي هذه الحالة تخفض الفترات الزمنية المقررة للنظر في

الطعون الإدارية بمقدار النصف (المادة 142 من قانون المشتريات الحكومية). وعملية الاشتراء لا تُعلّق تلقائياً عند تقديم طعن ما.

ويخضع إجراء إعداد الميزانية السنوية واعتمادها للقانون الأساسي للميزانية (المرسوم رقم 83-2004) (المادة 368 من الدستور). وتقوم وزارة المالية بإعداد مشروع الميزانية وتتولى السلطة التنفيذية تقديمه إلى المؤتمر الوطني في أيلول/سبتمبر من السنة السابقة لدخوله حيز النفاذ (المادة 367 من الدستور).

ويعد مكتب المحاسبة العامة للجمهورية تقرير المساءلة المتعلق بإدارة الأموال العمومية الذي سيُقدم عن طريق وزارة المالية (المادة 100 من القانون الأساسي للميزانية). وتتص هندوراس على فرض رقابة داخلية على الإدارة المالية العمومية وكلفت وزارة المالية بالموافقة على الآليات اللازمة لهذا الغرض (المواد 115-119 من القانون الأساسي).

وأنشأت هندوراس منصة لتتقيف المواطنين بشأن الميزانية وهي تنشر معلومات عن تنفيذ الميزانية على البوابة الوحيدة لوزارة المالية.

وتخضع إدارة الوثائق المالية لمؤسسات القطاع العام وتلقيها والتحقق منها وحفظها للقواعد التنظيمية التقنية للتعامل مع محفوظات الوثائق المالية التي يصدرها القطاع العام (الاتفاق رقم 0885 الصادر عن وزارة المالية). وأي وثائق ذات قيمة إدارية وقانونية يجب أن تحول إلى صورة رقمية وتُحفظ لمدة خمس سنوات (المادة 9 من الاتفاق رقم 0885 لوزارة المالية). والديوان الأعلى للمحاسبة مكلف بالتحقق من أن حسابات الكيانات الخاضعة للتنظيم بموجب القانون الأساسي للديوان الأعلى للمحاسبة قد أعدت وفقاً للقانون (المادة 58 من اللوائح المنفذة للقانون الأساسي).

ويمكن أن تُفرض غرامات على الموظفين الذين لا يتعهدون بنظامهم المحاسبي وفقاً للأحكام القانونية ذات الصلة (المادة 3 من لائحة الجزاءات الصادرة عن الديوان الأعلى للمحاسبة). ويعد تزوير الوثائق العمومية جريمة (المادة 456 من القانون الجنائي).

#### *إبلاغ الناس؛ مشاركة المجتمع (المادتان 10 و13)*

يخضع الوصول إلى المعلومات العمومية لقانون الشفافية والوصول إلى المعلومات العمومية ولائحته التنفيذية. وموظفو الإعلام في كل مؤسسة مسؤولون عن توفير هذه المعلومات (الفقرة 11 من المادة 4 من اللائحة التنفيذية). ويعتبر رفض تقديم المعلومات بحكم المنصب أو تقديم المعلومات العمومية المطلوبة في غضون الإطار الزمني المحدد انتهاكاً خطيراً، شأنه في ذلك شأن إعاقة الوصول إلى هذه المعلومات (المادة 13 من اللوائح المتعلقة بالجزاءات المفروضة على انتهاك قانون الشفافية والوصول إلى المعلومات العمومية).

ويتولى المعهد المعني بالوصول إلى المعلومات العمومية، بوصفه الكيان المسؤول عن تعزيز ثقافة الشفافية وافتتاح المعلومات (المادة 6 من قانون الشفافية والوصول إلى المعلومات العمومية)، تشغيل نظام المعلومات العمومية الوطني، الذي يستضيف بوابة الشفافية الوحيدة، التي تهدف إلى تعزيز الشفافية الاستباقية (المبادرة بعرض المعلومات قبل أن تُطلب)، ونظام المعلومات الإلكترونية في هندوراس، الذي يهدف إلى تعزيز الشفافية التجاوبية (التجاوب مع طلبات الحصول على المعلومات). وأي معلومات متعلقة بجملة أمور منها الهيكل التنظيمي للمؤسسات الخاضعة للتنظيم، ووظائفها، والصكوك القانونية التي تحكم عملها، والآليات المستخدمة لتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار، يجب أن تُعمم بحكم المنصب (المادة 13 من القانون).

وتوجد قيود مفروضة على الوصول إلى المعلومات (المادة 16 من قانون الشفافية والوصول إلى المعلومات العمومية؛ والمادة 24 من اللائحة التنفيذية) وتخضع البيانات الشخصية للحماية (الفقرة 7 من المادة 3 والمادتان 24 و25 من القانون). إلا أن نوع المعلومات التي يعتبر الوصول إليها مقيداً بموجب المرسوم رقم

418-2013 بيدو واسعا للغاية، مما قد يعيق أعمال الحق في الوصول إلى المعلومات<sup>(2)</sup>. وفي حال رفض طلب للحصول على معلومات، يمكن تقديم تظلم إلى المعهد المعني بالوصول إلى المعلومات العمومية، الذي يمكن أن يُطعن في قراره هو الآخر من خلال أمر قضائي بإنفاذ الحقوق الدستورية (المادة 26 من القانون؛ والمواد 51-53 من اللائحة التنفيذية). وبالمثل، يمكن لمقدم الطلب الشروع في رفع دعوى للوصول إلى البيانات (المادة 23 من القانون). والمعلومات التي تنتشرها هندوراس لا تشمل تقارير دورية عن الفساد.

ولدى هندوراس قانون للتبسيط الإداري، يتمثل هدفه الرئيسي في إلغاء اللوائح غير الضرورية أو المتكررة، وتوضيح التسلسل الهرمي وتقليصه قدر الإمكان، والحد من انتشار الكيانات المنفذة، والتخلص من الجرافية في اتخاذ القرارات (المادة 2 من القانون).

ويحمي الدستور حرية التعبير (المادة 72)، في حين أن قانون الشفافية والوصول إلى المعلومات العمومية يهدف إلى وضع الآليات اللازمة لضمان قدرة المواطنين على ممارسة حقهم في المشاركة في إدارة الشؤون العمومية (المادة 2 من القانون).

ومن أجل تمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار في مختلف المؤسسات، أنشأت هندوراس منتديات مثل المجلس المشترك بين الوكالات التابع للشراكة من أجل حكومات منفتحة في هندوراس، والمجلس الوطني لمبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية، والفريق المشترك بين الوكالات المعني بالشفافية والمساءلة والمحاسبة الاجتماعية.

ويقوم المجلس الوطني لمكافحة الفساد، وهو جهة فاعلة في المجتمع المدني، بحملات لزيادة الوعي العام. ويسعى الديوان الأعلى للمحاسبة إلى ترسيخ ثقافة قائمة على المبادئ الأخلاقية من خلال برنامج "استعادة القيم من خلال التعليم" الذي يستهدف الأطفال والشباب.

وتتعدد مؤسسات متنوعة في هندوراس قنوات إبلاغ، من بينها قنوات إبلاغ دون إفصاح عن الهوية، مثل الخطوط الهاتفية الساخنة وصناديق الإبلاغ والمنصات الرقمية.

#### القطاع الخاص (المادة 12)

يُلزَم أصحاب الشركات أو المؤسسات أو السفن التجارية من الشركات والأفراد بالتسجيل في السجل التجاري العمومي (المادة 389 من القانون التجاري).

ويجب على التجار والشخصيات الاعتبارية أن يحتفظوا بجملة أمور منها دفاتر الحسابات والدفاتر والسجلات الخاصة والمستندات والفواتير لمدة خمس سنوات (المادة 16 من قانون معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات).

ويُلزَم كل تاجر وشخص اعتباري بتعهد نظم محاسبية وضوابط داخلية لضمان المحاسبة السليمة الحسنة التوقيت فيما يتعلق بجميع المعاملات والأعمال التجارية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي (المادة 10 من قانون معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات).

ولا توجد أحكام لفرض أي قيود على الأنشطة المهنية للموظفين العموميين السابقين، أو على توظيف الموظفين العموميين في القطاع الخاص بعد استقالتهم أو تقاعدهم.

(2) التطورات المستجدة بعد الزيارة القطرية: أشارت سلطات هندوراس إلى أن المرسوم رقم 418-2013 ألغي في آذار/مارس 2022 من خلال المرسوم رقم 12-2022.



ويهدف قانون معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات إلى وضع الإطار التنظيمي اللازم لاعتماد وتنفيذ المعايير الدولية للإبلاغ المالي من جانب الشخصيات الاعتبارية في القطاع الخاص، باستثناء تجار التجزئة (المادتان 1 و17). وتُفرض عقوبات على انتهاك القواعد الواردة في القانون (المادتان 198 و160 من قانون الضرائب).

والأشخاص الملزمون بموجب قانون الضرائب بتعهد حسابات تجارية الذين يخفون الوضع الحقيقي لشؤون شركاتهم، أو الذين لا يسجلون العمليات الاقتصادية أو يزيّفونها أو يسجلون عمليات وهمية، يمكن أن يخضعوا لجزاءات بموجب المادة 433 من القانون الجنائي. وبالمثل، يعد إتلاف المستندات المحاسبية قبل الموعد الذي يفرضه قانون معايير المحاسبة ومراجعة الحسابات احتيالا ضريبيا (المادة 431 من القانون الجنائي). وتُفرض عقوبات على إعداد بيانات مالية مستتدة إلى بيانات خاطئة (المادة 19 من القانون).

وعلى الرغم من أن اقتطاع النفقات التي تمثل رشوة من الوعاء الضريبي ليس مسموحا به صراحة، فإن سلطات هندوراس ذكرت أن اقتطاع هذه النفقات غير ممكن لأنها لا تُدرج في النفقات القابلة للاقتطاع المحددة في قانون ضريبة الدخل (المادة 13).

#### تدابير منع غسل الأموال (المادة 14)

من بين الكيانات الخاضعة للتنظيم شخصيات طبيعية واعتبارية مسؤولة عن منع الأنشطة غير المشروعة وكشفها من خلال الوفاء بالتزامات تهدف إلى استبانة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومراقبتها والتصدي لها والتخفيف من حدتها. وتتولى اللجنة الوطنية للأعمال المصرفية والتأمين مهمة الإشراف على هذه الشخصيات الطبيعية والاعتبارية وفقا للقانون الخاص المتعلق بغسل الأموال (الفقرة 27 من المادة 2) أو قانون تنظيم الأنشطة والمهنة غير المالية المعينة (الفقرة 11 من المادة 2).

والمؤسسات التي تمارس اللجنة الوطنية للأعمال المصرفية والتأمين الرقابة عليها هي المصارف العامة والخاصة، ورابطات الادخار والقروض، والشركات المالية، وأي مؤسسة أخرى تشارك بصورة روتينية ومنظمة، رهنا بإذن من اللجنة، في الأنشطة المحددة في قانون النظام المالي (المادتان 3 و81) أو في أنشطة ومهن غير مالية معينة (المادتان 1 و3 من قانون تنظيم الأنشطة والمهنة غير المالية المعينة).

ويكف المجلس الوطني للإشراف على التعاونيات، بوصفه الهيئة الإشرافية على التعاونيات، بمهمة إجراء عمليات فحص للتعاونيات ورصدها ومراجعة حساباتها. وبالمثل، يتولى المجلس مسؤولية الأمر بفرض الجزاءات ذات الصلة، بشأن أمور منها الامتثال للقانون الخاص المتعلق بغسل الأموال (المادة 97 من المرسوم رقم 146-2019).

وتُلزم الكيانات الخاضعة للتنظيم بالتزامات أخرى منها ما يلي: (أ) تحديد هوية العملاء والمالكين المنتفعين (المادة 7 من القانون الخاص المتعلق بغسل الأموال؛ والمادتان 29 و38 من اللوائح المتعلقة بإطار الالتزامات والتدابير الرقابية والواجبات المقررة للمؤسسات الخاضعة للرقابة بموجب القانون الخاص المتعلق بغسل الأموال (اللائحة التنفيذية للقانون الخاص)؛ والفقرة 3 من المادة 10 من قانون تنظيم الأنشطة والمهنة غير المالية المعينة؛ والمواد 23-30 من لائحته التنفيذية)؛ (ب) الإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (المادة 27 من القانون الخاص؛ والمادة 59 من المرسوم رقم 04-2016 SB27/348؛ والمادة 16 من قانون تنظيم الأنشطة والمهنة غير المالية المعينة؛ والمادة 34 من لائحته التنفيذية)؛ (ج) الاحتفاظ بسجلات لمدة خمس سنوات (المادة 8 من القانون الخاص؛ والمادة 83 من لائحته التنفيذية؛ والمادة 17 من قانون تنظيم الأنشطة والمهنة غير المالية المعينة؛ والمادة 72 من لائحته التنفيذية).

وتقتضي هندوراس من الكيانات الخاضعة للتنظيم أن تضع سياسات وإجراءات قائمة على المخاطر لتوخي العناية الواجبة (المادة 6 من القانون الخاص المتعلق بغسل الأموال).

وحدة الاستخبارات المالية (انظر المعلومات الواردة أدناه فيما يتعلق بالمادة 58 من الاتفاقية) هي الكيان المكلف بطلب واستلام التقارير عن المعاملات التي تعتبر موضوعيا حالات محتملة لغسل الأموال أو تمويل الإرهاب وتحليل هذه المعاملات، وعن المعلومات المالية الأخرى المتصلة بالجرائم المشمولة بالقانون الخاص المتعلق بغسل الأموال وقانون مكافحة تمويل الإرهاب (المادة 29 من القانون الخاص).

وقد اعتمدت هندوراس تدابير لكشف ورصد حركة النقد عبر الحدود. ويُلزَم أي شخص يدخل البلد أو يغادره بتقديم إقرار يبين فيه ما إذا كان يحمل نقودا أو محافظ إلكترونية أو أوراقا مالية أو صكوكا قابلة للتداول لحاملها، مثل الشيكات السياحية، أو أي أوراق مالية أخرى قابل للتحويل الفوري بقيمة تساوي أو تزيد على 10 000 دولار من دولارات الولايات المتحدة أو ما يعادلها بالعملة الوطنية أو بعملة أجنبية (المادة 34 من القانون الخاص المتعلق بغسل الأموال؛ والمادة 16 من قانون مكافحة تمويل الإرهاب).

ويجب على الكيانات الخاضعة للتنظيم أن تتخذ تدابير لإدراج معلومات محددة عن المُصدِر والمستفيد فيما يخص أي تحويل يعادل أو يتجاوز مبلغا يحدده مصرف هندوراس المركزي (المادة 12 من القانون الخاص المتعلق بغسل الأموال؛ والمادة 36 من لائحته التنفيذية فيما يتعلق بالعمليات أو المعاملات العرضية، بغض النظر عن المبلغ في جميع الحالات). وأكدت سلطات هندوراس أن هذه المعلومات تُدرج في ملف معاملات العملاء. ووفقا للتعميم رقم 019-216 الصادر عن اللجنة الوطنية للأعمال المصرفية والتأمين، يجب على الكيانات الخاضعة للتنظيم أن تطلب معلومات عن مُصدِر جميع التحويلات، بغض النظر عن المبلغ، وفي حال تلقيها تحويلا لا يذكر اسمي المُصدِر والمستفيد، يجب عليها أن تطلب تلك المعلومات من المؤسسة المُصدِرة. وفي حال عدم الرد على الطلب، يجب إعادة الأموال إلى المُصدِر والاحتفاظ بسجل للإجراء المتخذ وأسباب إعادة الأموال (المادة 36 من تعميم اللجنة رقم 019-216). وعلى الرغم من أن اللوائح لا تنص على وجوب تسجيل المعلومات المتعلقة بمُصدِر التحويل والمستفيد منه تحديدا في استمارة، أو على وجوب الاحتفاظ بالمعلومات المدرجة في استمارات التحويل الإلكتروني للأموال والرسائل ذات الصلة طوال سلسلة عمليات الدفع، فإن سلطات هندوراس أكدت أن المؤسسات المالية، على صعيد الممارسة، تسجل هذه المعلومات على استمارات صممها بنفسها.

وهندوراس عضو في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لأمريكا اللاتينية وهي تشارك في فريق الخبراء المعني بمكافحة غسل الأموال.

## 2-2- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- يجب أن تتضمن العقود التي تبرمها الدولة بندا يتعلق بالنزاهة تلتزم الأطراف بموجبه، في جملة أمور، بعدم الانخراط في ممارسات فاسدة أو تواطؤية (الفقرة 1 من المادة 9).
- وضعت "ميزانية للمواطنين" لإطلاع الجمهور على خطط ميزانية الحكومة (الفقرة 2 من المادة 9).

## 2-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

يوصى بأن تقوم هندوراس بما يلي:

- وضع وتنفيذ سياسات وطنية فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد (الفقرة 1 من المادة 5)<sup>(3)</sup>.

(3) التطورات المستجدة بعد الزيارة القطرية: أشارت سلطات هندوراس، أثناء المفاوضات بشأن هذه الخلاصة الوافية، إلى أن وزارة الشفافية ومكافحة الفساد بصدد الترويج لأول استراتيجية وطنية للشفافية ومكافحة الفساد، وضعت بدعم من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ويراد بها أن تصبح وثيقة السياسة العامة الرئيسية لجهود مكافحة الفساد.

- السعي إلى إجراء تقييم دوري للسلوك القانوني والتدابير الإدارية ذات الصلة، بغية تقرير مدى ملاءمتها فيما يتعلق بمنع الفساد ومكافحته (الفقرة 3 من المادة 5).
  - توفير ما يلزم من موارد مادية لتمكين هيئات مكافحة الفساد الوقائية من الاضطلاع بوظائفها على النحو السليم (الفقرة 2 من المادة 6).
  - السعي إلى اعتماد تشريعات لتعيين جميع الموظفين العموميين واستخدامهم واستبقائهم وترقيتهم وإحالتهم إلى التقاعد (الفقرة 1 من المادة 7).
  - السعي إلى تحديد المناصب العمومية التي تعتبر عرضة للفساد بصفة خاصة، ووضع إجراءات ملائمة لاختيار الأفراد لتولي هذه المناصب وتدريبهم وتناوبهم عليها (الفقرة 1 (ب) من المادة 7).
  - النظر في تشديد الجزاءات المفروضة على عدم تقديم تقارير عن تمويل الحملات السياسية لضمان فعالية تلك الجزاءات (الفقرة 3 من المادة 7).
  - العمل على إنشاء نظام فعال للتحقق من إقرارات الممتلكات وتيسير وصول جهاز النيابة العامة إلى هذه المعلومات (الفقرة 5 من المادة 8).
  - التأكد من أن الميزانية العامة لإيرادات ونفقات الجمهورية تحدد دائما معايير موضوعية لاختيار طريقة الاشتراء، مع إيلاء الأولوية للمناقصات المفتوحة (الفقرة 1 من المادة 9).
  - ضمان أن يكون الإطار الزمني لتقديم الطعون الإدارية ملائما من أجل إيجاد نظام فعال للطعون المتعلقة بمسائل المشتريات العمومية (الفقرة 1 (د) من المادة 9).
  - يمكن لهندوراس أن تُدرج إعداد تقارير دورية عن مخاطر الفساد ضمن الحد الأدنى من المعلومات التي يجب على كل كيان أن ينشرها على موقعه الشبكي (المادة 10 (ج)).
- ويوصى أيضا بأن تقوم هندوراس بما يلي:
- اعتماد التشريعات اللازمة لإنشاء المجلس القضائي وضمان استقلالية القضاء (الفقرة 1 من المادة 11).
  - فرض قيود، حسب الاقتضاء، على الأنشطة المهنية للموظفين العموميين السابقين، أو على توظيف الموظفين العموميين في القطاع الخاص بعد استقالتهم أو تقاعدهم (الفقرة 2 (هـ) من المادة 12).
  - ضمان تمكين الجمهور فعليا من الحصول على المعلومات بتضييق نطاق تعريف المعلومات السرية المنصوص عليه في المرسوم رقم 418-2013 (الفقرة 1 من المادة 13)<sup>(4)</sup>.
  - عدم السماح صراحة باقتناع النفقات التي تمثل رشوى من الوعاء الضريبي (الفقرة 4 من المادة 12).
  - ضمان قيام المؤسسات المالية، بما في ذلك شركات تحويل الأموال، بتضمين استمارات التحويل الإلكتروني للأموال والرسائل ذات الصلة بمعلومات دقيقة ومفيدة عن المصدر، واحتفاظها بهذه المعلومات طوال سلسلة عمليات الدفع، وتطبيقها فحصا دقيقا على تحويلات الأموال التي لا تحتوي على معلومات كاملة عن المصدر. وفي حال عدم الامتثال، يوصى بالنظر في إدخال تعديل تشريعي (الفقرة 3 من المادة 14).

(4) التطورات المستجدة بعد الزيارة القطرية: أشارت سلطات هندوراس إلى أن المرسوم رقم 418-2013 ألغي في آذار/مارس 2022 من خلال المرسوم رقم 2022-12.

## 2-4- الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُددت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

أشارت هندوراس إلى الحاجة إلى مواصلة تلقي المساعدة التقنية من أجل وضع سياسات وطنية بشأن الشفافية والاستقامة والنزاهة ومنع الفساد، وإلى تلقي المساعدة التقنية في مجال مكافحة غسل الأموال.

## 3- الفصل الخامس: استرداد الموجودات

### 3-1- ملاحظات على تنفيذ المواد قيد الاستعراض

حكم عام؛ التعاون الخاص؛ الاتفاقات والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف (المواد 51 و56 و59)

تستند جميع أشكال التعاون إلى القواعد العامة المتعلقة بالمساعدة القانونية المتبادلة (الواردة في القانون الخاص المتعلق بغسل الأموال)، والمعاهدات الثنائية والاتفاقيات الدولية التي تكون هندوراس طرفاً فيها، وإلى مبدأ المعاملة بالمثل.

وأكدت سلطات هندوراس أن المعلومات قد تم تبادلها بالفعل مع دول أخرى دون طلب مسبق - وهو ترتيب يستند إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وإلى مبدأ المعاملة بالمثل. ولا يوجد حظر على إرسال المعلومات تلقائياً، ويمكن لوحدة الاستخبارات المالية أن تتبادل المعلومات دون طلب مسبق عن طريق الشبكة الآمنة لمجموعة إيجمونت. وتشارك هندوراس في الشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال في أمريكا الجنوبية وفي الشبكة الأيبيرية-الأمريكية للتعاون القانوني الدولي.

وعلى الرغم من أن هندوراس لم تبرم أي اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف تستهدف تحديداً تعزيز فاعلية التعاون الدولي المضطلع به عملاً بالفصل الخامس من الاتفاقية، فإن بعض معاهداتها الثنائية بشأن المساعدة القانونية المتبادلة تتضمن أحكاماً بشأن استرداد الموجودات وإعادتها (انظر المادة 11 وما يليها، وعلى وجه الخصوص المادتين 15 و16 من المعاهدة المبرمة مع البرازيل).

منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة؛ وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية (المادتان 52 و58)

يجب على الكيانات الخاضعة للتنظيم أن تحدد هوية العملاء (الفقرة 8 من المادة 2 من القانون الخاص المتعلق بغسل الأموال) وأن تتحقق من هويتهم (المادة 7 من القانون الخاص؛ والمواد 29 و30 و33 و40 من اللوائح المتعلقة بإطار الالتزامات والتدابير الرقابية والواجبات المقررة للمؤسسات الخاضعة للرقابة بموجب القانون الخاص المتعلق بغسل الأموال (اللائحة التنفيذية للقانون الخاص)؛ والمادة 7 من قانون تنظيم الأنشطة والمهن غير المالية المعنية).

ولا يوجد تعريف للحسابات العالية القيمة. ويجب أن يكون لدى الكيانات الخاضعة للتنظيم إجراءات لتحديد هوية المالكين المنتهقين (الفقرة 5 من المادة 2 من القانون الخاص المتعلق بغسل الأموال؛ والمادة 2 من اللائحة التنفيذية) قبل أن تقيم علاقة مالية أو تجارية وطوال مدة تلك العلاقة، ويجب عليها أن تطبق تدابير توخي العناية الواجبة المعقولة على العملاء للتحقق من هويتهم والتأكد من أن المالك المنتهق معروف (المادة 7 من القانون الخاص؛ والمواد 2 و26 و38 من اللائحة التنفيذية). وفي وقت الزيارة القطرية، كانت الجهود جارية لإعداد سجل وطني واحد للمالكين المنتهقين.

وبالنظر إلى مستوى المخاطر التي ينطوي عليها الأمر، يجب على الكيانات الخاضعة للتنظيم أن تولي اهتماماً خاصاً للمعاملات التي يقوم بها أشخاص معرضون سياسياً لخطر الفساد (المادة 2 من اللوائح التنفيذية للقانون الخاص المتعلق بغسل الأموال) وأفراد أسرهم والمقربون منهم وما يتصل بهم من أعمال تجارية ورابطات ومنظمات لا تستهدف الربح (المادة 39 من اللائحة التنفيذية للقانون الخاص).

وتحدد اللوائح التنفيذية للقانون الخاص المتعلقة بغسل الأموال قواعد تطبيق العناية الواجبة المعززة على الحسابات التي يجري من خلالها تلقي أو إدارة موارد أو موجودات متعلقة بأحزاب وحملات سياسية (المادة 34).

ومن خلال تعيين البلدان ذات المخاطر العالية والأشخاص المعرضين سياسياً، تم توعية المؤسسات المالية بأنواع الشخصيات الطبيعية والاعتبارية التي ينتظر منها أن تطبق فحصاً دقيقاً على حساباتهم. ولا توجد آلية مخصصة لتمكين السلطات من إبلاغ المؤسسات المالية بهوية أفراد معينين ينبغي أن تخضع حساباتهم لفحص دقيق.

ويجب على الكيانات الخاضعة للتنظيم أن تحتفظ بوثائق العناية الواجبة المتعلقة بالعملاء والعمليات التي قاموا بها، إلى جانب السجلات ذات الصلة، لمدة لا تقل عن خمس سنوات (المادة 8 من القانون الخاص المتعلقة بغسل الأموال؛ والمادة 83 من اللائحة التنفيذية).

ويجب على المؤسسات المالية، لكي تثبت وجودها في هندوراس، أن تحصل على ترخيص من اللجنة الوطنية للأعمال المصرفية والتأمين، وهو أمر مشروط بإصدار رأي إيجابي من المصرف المركزي (المواد 6-15 والمادة 20 من قانون النظام المالي). ويجوز للمؤسسات المالية الأجنبية أن تعمل في هندوراس من خلال فروع منشأة قانوناً تأذن بها اللجنة، وتخضع لنفس القوانين واللوائح والقرارات التي تخضع لها مؤسسات النظام المالي المحلي، شريطة أن تكون اللجنة قد أبرمت اتفاقاً لتبادل المعلومات أو ترتيباً مماثلاً للتمكين من رصد عملياتها عبر الحدود (المادة 18 من قانون النظام المالي).

وفيما يتعلق بالمصارف المراسلة، يجب على المؤسسات الخاضعة للرقابة أن تنفذ تدابير معينة لتوخي العناية الواجبة، مثل تقييم ضوابط مكافحة غسل الأموال (المادة 15 من القانون الخاص المتعلقة بغسل الأموال). وتحظر هندوراس على المؤسسات الخاضعة لرقابة اللجنة الوطنية للأعمال المصرفية والتأمين إقامة علاقات مالية مباشرة مع المؤسسات التي ينطبق عليها وصف المصرف الوهمي (الذي يعرف بأنه مؤسسة ليس لها وجود مادي أو عنوان مادي، ولها عادة عنوان إلكتروني فقط، وتعمل، بالإضافة إلى ذلك، دون أن يكون مرخصاً لها على النحو الواجب بالقيام بأنشطة مصرفية ولا تخضع للرقابة؛ والفقرة 26 من المادة 2 والمادة 14 من القانون الخاص؛ والمادة 21 من قرار اللجنة رقم 29/869-10-2002).

ولا تُلزم المؤسسات المالية بالامتناع عن إنشاء مؤسسات مالية أجنبية تسمح لمصارف ليس لها حضور مادي، ولا تنتسب إلى مجموعة مالية خاضعة للرقابة، باستخدام حساباتها.

وإقرارات الموجودات المقدمة تحت القسم إقرارات سرية (انظر المعلومات الواردة أعلاه فيما يتعلق بالمادة 8 من الاتفاقية). وأشارت السلطات إلى أن المعلومات المتضمنة في هذه الإقرارات لا يمكن تبادلها مع دول أجنبية إلا بعد تقديم طلب للمساعدة القانونية المتبادلة وفقاً للاتفاقات الدولية التي تكون هندوراس طرفاً فيها.

ويجب على الموظفين أن يقدموا إقراراً عن دخلهم وموجوداتهم والتزاماتهم وأن يأذنوا صراحة للديوان الأعلى للمحاسبة بالتحري عن حساباتهم وودائعهم المصرفية وممتلكاتهم ومشاركاتهم في الشركات والشؤون التجارية داخل البلد أو خارجه (المادة 61 من القانون الأساسي المتعلقة بالديوان الأعلى للمحاسبة). ولكن لا يوجد ما يُلزم الموظفين العموميين بالإقرار بما لديهم من مصلحة أو سلطة توقيع أو أي سلطة أخرى في حسابات مالية في الخارج.

ولدى هندوراس وحدة استخبارات مالية عضو في مجموعة إيغيمونت.

وترتبط وحدة الاستخبارات المالية برئاسة اللجنة الوطنية للأعمال المصرفية والتأمين وتشمل مهامها تلقي وتحليل ونشر التقارير المتعلقة بالمعاملات المشبوهة والمعلومات التي تقدمها الكيانات الخاضعة للرقابة، وتبادل المعلومات مع النظراء، والتعاون بشأن الطلبات المقدمة من هذه الكيانات (المادتان 29 و30 من القانون الخاص المتعلقة بغسل الأموال).

وحدة الاستخبارات المالية من النوع الإداري ولا يمكنها أن تُوقف المعاملات أو أن تجمد الحسابات كتدبير إداري لفترة زمنية محددة. وبناء على ذلك، تقوم الوحدة بالتنسيق مع جهاز النيابة العامة لإصدار أمر تجميد أو أمر بفرض تدبير مؤقت آخر يجب تقديمه في غضون 72 ساعة إلى محكمة مختصة للتصديق عليه أو إلغائه (المادة 65 من القانون الخاص المتعلق بغسل الأموال).

وفي وقت الزيارة القطرية، كانت اللجنة الوطنية للأعمال المصرفية والتأمين قد وقعت خمسة اتفاقات تعاون مشتركة بين الوكالات مع هيئات وطنية، في حين وقعت وحدة الاستخبارات المالية 19 مذكرة لتبادل التعاون الدولي مع نظرائها الدوليين.

*تدابير الاسترداد المباشر للممتلكات؛ آليات استرداد الممتلكات من خلال التعاون الدولي في مجال المصادرة؛  
التعاون الدولي لأغراض المصادرة (المواد 53 و54 و55)*

لا يجوز للدول الأخرى أن ترفع دعاوى مدنية في محاكم هندوراس لتثبيت حق ملكية في ممتلكات اكتسبت بارتكاب جرم أو لتثبيت ملكية تلك الممتلكات.

وقد أكدت السلطات أنه يجوز للمحاكم في هندوراس أن تأمر من ارتكبوا جرائم بدفع تعويض لدولة طرف أخرى تضررت من تلك الجرائم (المادة 432 من قانون الإجراءات الجنائية) وأنه يجوز للمحاكم أن تعترف، عند اتخاذ قرار بشأن المصادرة، بمطالبة دولة طرف أخرى بممتلكات اكتسبت بارتكاب فعل مجرم وفقا لهذه الاتفاقية، باعتبارها مالكة شرعية لها (المادة 432 من قانون الإجراءات الجنائية؛ والمادة 72 من القانون الخاص المتعلق بغسل الأموال؛ والمادة 41 من قانون المصادرة النهائية للموجودات المتأتية من مصدر غير مشروع).

ولا يجوز للسلطات إنفاذ أوامر المصادرة الأجنبية.

ويمكن للسلطات أن تأمر بمصادرة الممتلكات ذات المنشأ الأجنبي بموجب حكم قضائي يصدر بشأن جريمة غسل أموال أو أي جريمة أخرى، وفقا للقواعد العامة المنطبقة على المصادرة، وبالتجريد من الممتلكات (المادة 11 من قانون المصادرة النهائية للموجودات المتأتية من مصدر غير مشروع؛ والمادة 101 من القانون الجنائي).

وتتص هندوراس على المصادرة غير المستندة إلى إدانة من خلال قانون المصادرة النهائية للموجودات المتأتية من مصدر غير مشروع، ويمكنها أن تقدم المساعدة القانونية المتبادلة في هذا الصدد (المادة 79 من القانون).

ويمكن للسلطات أن تطبق تدابير مؤقتة بمبادرة منها أو بناء على طلب من دولة أخرى، سواء أكان الطلب مرفقا أم غير مرفق بأمر أجنبي بالتجميد أو الحجز (المواد 79-82 من القانون الخاص المتعلق بغسل الأموال؛ والمادتان 33 و79 من قانون المصادرة النهائية للموجودات المتأتية من مصدر غير مشروع). ويكلف المرسوم رقم 116-2019 الديوان الأعلى للمحاسبة بإجراء مراجعة وتحقيق خاصين فيما يتعلق بصرف الأموال المخصصة لفئات معينة ومحاسبتها، بما في ذلك جميع أنواع الموظفين العموميين والنواب والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال التنمية، وبشكل عام، جميع الشخصيات الطبيعية والاعتبارية التي تلقت أو أدارت أموالا عمومية بأي شكل من الأشكال. وإلى أن تصدر المحكمة حكما نهائيا، تعلق أي إجراءات إدارية أو مدنية أو جنائية أخرى تتعلق بالأموال التي تجري مراجعتها (المادة 16). وإذا تبين لعمليات مراجعة الحسابات أن الأموال لم تصرف على النحو السليم، يجب على المحكمة أن تصدر قرارا مسببا وتقرض غرامة. وعند رد المبلغ غير المنفق، إلى جانب دفع الغرامة، تُصدّر شهادة تسوية نهائية تعفي الشخص المعني من أي مسؤولية مدنية أو جنائية أو إدارية فيما يتعلق باعتمادات الميزانية أو الأشخاص الذين خضعوا للمراجعة. وينص المرسوم رقم 57-2020 على أن المادة 217 من قانون الإجراءات الجنائية ينبغي أن تفسر من منطلق أنه يجب، قبل حجز ومصادرة الوثائق أو الأشياء، أن يقدم طلب رسمي مكتوب ومسبب من جانب جهاز النيابة العامة أو سلطات الشرطة أو المحكمة لتسليم هذه الأشياء (المادة 1 من المرسوم رقم 57-2020). ويعدّل المرسوم رقم 93-

2021 جريمة غسل الأموال، ضمن جرائم أخرى، بإيراد قائمة جرائم أصلية يجب أن تكون الموجودات عائدات مباشرة أو غير مباشرة منها لكي يشكل السلوك المعني جريمة غسل أموال (المادة 4). وعلاوة على ذلك، فإنه يعين جملة جهات منها منظمات المجتمع المدني التي تدير أموالاً مخصصة للتعاون الخارجي التي تشارك في تنفيذ مشاريع وبرامج من مختلف الأنواع أو في ممارسة رقابة المواطنين على الإدارة العامة أو التحقيق فيها أو تقييمها أو تحليلها، بوصفها شخصيات معرضة سياسياً، وينص على أنه لا يمكن رفع السرية المصرفية والمهنية والضريبية إلا عند التحقيق في الجرائم المنصوص عليها في المادتين الخامسة والعشرين والثانية والثلاثين من القانون الجنائي (المادة 8 من المرسوم رقم 93-2021).

وأعرب الخبراء المستعرضون عن قلقهم إزاء العقوبات التي تعترض التحقيق الجنائي والملاحقة القضائية والإجراءات المدنية والإدارية التي تطرحها هذه الأحكام على الصعيدين المحلي والدولي.

وقد تلقت هندوراس طلباً من دولة أخرى بشأن مصادرة ممتلكات من خلال إسقاط ملكيتها. وفي وقت الزيارة القطرية، كان تجهيز ذلك الطلب في المرحلة التي تم فيها تأكيد حكم المحكمة الأصلي. ويمكن لهندوراس أن تساعد في تعقب الممتلكات وتأمينها بناء على طلب أجنبي (المادة 82 من القانون الخاص المتعلقة بغسل الأموال؛ والمادة 79 من قانون المصادرة النهائية للموجودات المتأتية من مصدر غير مشروع).

وفيما عدا الشروط المقررة فيما يتعلق بمضمون الطلبات العامة للمساعدة، لا توجد شروط إضافية للطلبات المتعلقة بالمصادرة.

وخلال عملية الاستعراض، قدمت هندوراس نسخاً من قوانينها ولوائحها التي تنفذ المادة 55 من الاتفاقية.

ولا تجعل هندوراس اعتماد التدابير المنصوص عليها في الفقرتين 1 و2 من المادة 55 من الاتفاقية مشروطاً بوجود معاهدة ذات صلة.

ولا تشمل أسباب رفض طلب المساعدة (المادة 83 من القانون الخاص المتعلقة بغسل الأموال) أن تكون الممتلكات المشار إليها في الطلب ذات قيمة دنيا أو أن هندوراس لم تتلق معلومات كافية بشأنها.

وقبل رفع أي تدبير مؤقت، لا يوجد التزام محدد بأن تتاح للدولة الطرف الطالبة فرصة لعرض ما لديها من أسباب تستدعي مواصلة ذلك التدبير. وعلى صعيد الممارسة، تستشار الدولة الطالبة قبل رفع التدابير المؤقتة.

وهناك أحكام بشأن حماية حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية فيما يتعلق بالتعاون الدولي لأغراض المصادرة (المادة 64 من القانون الخاص المتعلقة بغسل الأموال؛ والمواد 40 و41 و77 من قانون المصادرة النهائية للموجودات المتأتية من مصدر غير مشروع؛ والمادة 101 من القانون الجنائي).

#### إرجاع الموجودات والتصرف فيها (المادة 57)

ينص قانون المصادرة النهائية للموجودات المتأتية من مصدر غير مشروع على التصرف في الموجودات عن طريق توزيعها على المؤسسات الوطنية وفقاً للنسب المئوية التي يحددها القانون (المادة 78). وفي حالات استثنائية، عندما يأمر الحكم النهائي بإسقاط الملكية عن الموجودات المتأتية من أنشطة غير مشروعة مثل الاختطاف والابتزاز والفساد أو مصادرتها، تعاد الموجودات إلى الضحية المتوثق من هويتها حسب الأصول أو إلى المؤسسة العامة المتضررة (المادة 78-ألف من القانون). ولا يوجد في التشريع حكم مماثل بشأن إرجاع الممتلكات المصادرة في قضية جنائية، ولا توجد أحكام محددة تنص على إلزامية إعادة الممتلكات في الحالات المشمولة بالاتفاقية.

وفي إطار التطبيق المباشر للاتفاقية، يمكن لهندوراس أن تقطع نفقات معقولة تكبدها البلد في عمليات التحقيق أو الإجراءات القضائية المفوضية إلى إرجاع الممتلكات أو التصرف فيها.

ولم تبرم هندوراس أي اتفاقات محددة بشأن التصرف النهائي في الممتلكات المصادرة، وإن كان ذلك محتملاً.

### 2-3- التجارب الناجحة والممارسات الجيدة

- الجهود التي تبذلها وحدة الاستخبارات المالية لتعزيز التعاون مع الكيانات الخاضعة للتنظيم من خلال التدريب وإنشاء منصة إلكترونية باسم e-ROS للإبلاغ عن المعاملات المشبوهة (المادتان 14 و58).

### 3-3- التحديات التي تواجه التنفيذ

يوصى بأن تقوم هندوراس بما يلي:

- مراجعة إطارها المعياري، على سبيل الأولوية، ولا سيما المرسوم رقم 116-2019 والمرسوم رقم 57-2020 والمرسوم رقم 93-2021، وإلغاء الأحكام التي تشكل عقبات، على الصعيد المحلي والدولي، أمام التحقيق الجنائي والملاحقة القضائية والإجراءات المدنية والإدارية فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في الاتفاقية.
- مواصلة جهودها الرامية إلى إنشاء سجل للمالكين المنتفعين (الفقرة 1 من المادة 52).
- إبلاغ المؤسسات المالية بهوية أي شخصيات طبيعية واعتبارية ينبغي فحص حساباتها فحصاً دقيقاً (الفقرة 2 (ب) من المادة 52).
- النظر في إلزام مؤسساتها المالية برفض إقامة أي علاقات مع مؤسسات مالية أجنبية تسمح لمصارف ليس لها حضور مادي، ولا تنتسب إلى مجموعة مالية خاضعة للرقابة، باستخدام حساباتها (الفقرة 4 من المادة 52).
- النظر في اعتماد تدابير لإلزام الموظفين العموميين المعنيين الذين لهم مصلحة في حساب مالي في الخارج أو سلطة توقيع أو سلطة أخرى على ذلك الحساب بالإبلاغ عن تلك العلاقة والاحتفاظ بسجلات ملائمة بتلك الحسابات، والنظر في إنشاء نظام فعال للتحقق من الإقرارات وتيسير وصول جهاز النيابة العامة إلى تلك المعلومات، وفرض عقوبات مناسبة على عدم الامتثال (الفقرتان 5 و6 من المادة 52).
- اتخاذ تدابير للسماح للدول الأطراف الأخرى بأن ترفع دعاوى مدنية أمام محاكمها بهدف إثبات حقوقها في الممتلكات أو ملكيتها لها (المادة 53 (أ)).
- اتخاذ تدابير من أجل السماح للسلطات المختصة بتنفيذ أوامر المصادرة الأجنبية (الفقرة 1 (أ) من المادة 54).
- التأكد من إتاحة الفرصة للدولة الطرف الطالبة لعرض ما لديها من أسباب تستدعي مواصلة التدابير المؤقتة قبل رفع أي منها. وإذا كان ذلك لا يحدث في الممارسة العملية، سيكون من الضروري إجراء إصلاح تشريعي (الفقرة 8 من المادة 55).
- اعتماد تدابير من أجل إعادة جميع الممتلكات المصادرة والتصريف فيها وفقاً للفقرات من 1 إلى 3 من المادة 57 من الاتفاقية، مع مراعاة حقوق الأطراف الثالثة الحسنة النية (الفقرات من 1 إلى 3 من المادة 57) وضمان إعادة الممتلكات المصادرة إلى الدولة الطرف الطالبة وفقاً للفقرة 3 من المادة 57 من الاتفاقية، بما يشمل الحالات التي تنص فيها معاهدات ثنائية أو متعددة الأطراف على خيارات بديلة (الفقرتان 3 و5 من المادة 57).



- تقييم ما إذا كان من المفيد أن يؤذن لوحدة الاستخبارات المالية بتجميد أو تعليق المعاملات من خلال قنوات إدارية (المادة 58).
- النظر في إبرام اتفاقات أو ترتيبات محددة لتعزيز فعالية جهود التعاون الدولي المضطلع بها عملاً بالفصل الخامس من الاتفاقية (المادة 59).

#### 3-4- الاحتياجات من المساعدة التقنية، التي حُددت من أجل تحسين تنفيذ الاتفاقية

تحتاج هندوراس إلى مساعدة تقنية في وضع سياسات بشأن استرداد الموجودات وإلى مشورة عملية لتحسين تنفيذ الاتفاقية (المواد 51 و54 و56).